

مؤتمر القدس السنوي الخامس
القدس و هيمنة القطبيّة الآحاديّة

من الخميس 4 / 10 / 2007م إلى الجمعة 5 / 10 / 2007م
من الساعة الثامنة و النصف مساءً حتى الساعة الحادية عشر مساءً

المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط

إعداد

الأستاذ د. إبراهيم ناجي الهدبان

أستاذ العلوم السياسيّة
جامعة الكويت

حركة التوافق الوطني الإسلامية

Islamic National Consensus Movement



الأستاذ د. إبراهيم ناجي الهدبان

أستاذ العلوم السياسيَّة - جامعة الكويت

نبذة عن الباحث .

- أستاذ العُلوم السِياسيّة – جامِعة الكُويت .

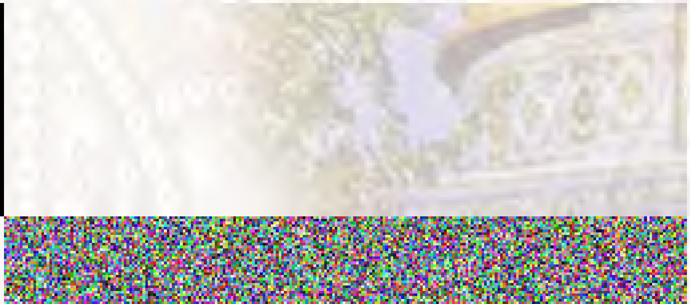
التحصيل العلمي:

- بكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة الكويت في عام 1984 .
- ماجستير في العلوم السياسية من جامعة ولاية أوهايو في الولايات المتحدة في عام 1986 في السياسة المقارنة والنظام السياسي الأمريكي .
- الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ولاية أوهايو في عام 1993 .

- له العديد من المشاركات الإعلامية في تلفزيون وإذاعة الكويت والمحطات الأخرى العربية والعالمية .

بريد الكتروني: ihadban@hotmail.com





المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط

خلال مؤتمرها الصحفي في وزارة الخارجية في الحادي والعشرين من يوليو 2006، سُئِلَت كونداليزا رايس عن المبادرات التي تعتزم أخذها معها لإحلال السلام في لبنان. أجابت: "ليس لديَّ اهتمام بالدبلوماسية من أجل إعادة لبنان وإسرائيل إلى الوضع السابق... أعتقد أن مثل هذا سيكون خطأً... ما نراه هنا، بمعنى من المعاني، هو تطوّر الولادة العسيرة لشرق أوسط جديد، وأيّاً كان ما نقوم به، يجب أن نكون على يقين من أننا ندفع نحو شرق أوسط جديد لن يؤدي إلى القديم".

الامبريالية الأمريكية المعاصرة:

- بعد تراجع دور كل من بريطانيا وفرنسا كدولتين استعماريتين بعد الحرب العالمية الثانية برز دور كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والذي تميز بتعدد الأهداف وتعدد الوسائل المستخدمة إلى جانب الوسيلة العسكرية. عرفت هذه المرحلة بمرحلة "الثنائية القطبية" حيث ظهرت "سياسة الاحتواء" و"الحرب الباردة" و"سياسة الوفاق".
- بعد سقوط الاتحاد السوفيتي تفردت الولايات المتحدة بحكم العالم وظهر لدينا ما يسمى "بالنظام العالمي الجديد" الذي بشر به الرئيس السابق جورج بوش الأب بعد تحرير الكويت.
- النظام العالمي الجديد:
  1. عصر الهيمنة الأمريكية على العالم :
     - أ . عسكريا.
     - ب . دبلوماسيا وسياسيا.
     - ت . اقتصاديا.
     - ث . ثقافيا.
  2. عصر الصراعات العرقية.
  3. تشرذم العالم الثالث.
  4. انتهاء السيادة.
  5. حرب المياه.
  6. انتشار المخدرات.
  7. ثورة المعلومات.

المشاريع الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط:

أولا مبدأ ترومان 1947 :

ولفهم المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط يجب العودة إلى مبدأ الرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان الذي أعلنه عام 1947، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يهدف إلى أربعة عناصر:

1- الحلول مكان بريطانيا وفرنسا في كل مكان تغادرانه.

2- السيطرة على النفط والموارد الاقتصادية الكبرى.

3- الانتشار بالممرات المائية الأساسية؛ بحجة منع الاتحاد السوفييتي السابق من التحكم بها.

4- دعم اليونان وتركيا في مواجهة الاتحاد السوفييتي.

ثانيا مبدأ أيزنهاور 1957:

تضمن مبدأ الرئيس الأمريكي أيزنهاور المزيد من الخطط الأمريكية للسيطرة على الشرق الأوسط خوفاً من الاتحاد السوفييتي السابق. يتجسد هذا المبدأ في الإعلان الصادر عن الكونغرس الأمريكي في عام 1956، والذي حدد الإطار العام للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 مباشرة، والذي هدف أساساً إلى احتواء التمدد السوفييتي باتجاه المنطقة. وتضمن الإعلان العناصر التالية:

1. تفويض الرئيس الأمريكي سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية، وحماية الاستقلال السياسي لأي دولة، أو مجموعة من الدول في منطقة الشرق الأوسط، إذا ما طلبت هذه الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري سافر تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية.
2. تفويض الحكومة في تقديم برامج المساعدة العسكرية لأي دولة أو مجموعة من دول المنطقة إذا ما أبدت استعدادها لذلك، وكذلك تفويضها في تقديم العون الاقتصادي اللازم لهذه الدول دعماً لقوتها الاقتصادية وحفاظاً على استقلالها الوطني .

ثالثا مبدأ نيكسون :

والقائم على تركيز الدبلوماسية الأمريكية في آسيا على الأدوات الاقتصادية كبديل عن الأدوات العسكرية، وجعل الدول الآسيوية أكثر اعتماداً على نفسها في حل نزاعاتها، وتقييد التدخل الأمريكي

وحصره في ردع التهديدات التي تمارسها إحدى القوى النووية، مع امكانية ردع التهديدات التقليدية التي تحدث على نطاق ضخم لا قبل لحلفاء أمريكا على مواجهتها. وقام مبدأ "نيكسون" على سياسة التدخل غير المباشر في الخليج من خلال الاعتماد على قوى إقليمية (إيران- السعودية)، أو ما أطلق عليه سياسة "العمودين"، وذلك بدعم قدراتهما العسكرية والتسليحية، واستمرت هذه السياسة قائمة حتى اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام 1979.

رابعا مبدأ كارتر :

أعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، أكد فيه تصميم الولايات المتحدة على مقاومة أي خطر يهدد الخليج ؛ بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وكان من نتائج هذا المبدأ إنشاء قوات أمريكية للتدخل السريع للتدخل في المنطقة وحث حلفاء الولايات المتحدة للمشاركة في هذه القوة، وقد أنشئت قيادة عسكرية لهذا الغرض.

خامسا مبدأ ريغن :

يتلخص بسياسة "العصا الغليظة" وهي في حقيقتها لا تمثل تحولا كبيرا عن نهج كارتر، فهي استمرار له، ولكن بتركيز أكبر على الجانب العسكري.

والجديد الذي يمكن ملاحظته على هذه السياسة في الشرق الأوسط ينحصر في النقاط التالية:

أولا: زيادة الدعم العسكري للأنظمة الحليفة والتابعة للولايات المتحدة

ثانيا: زيادة الفاعلية العسكرية لقوات التدخل السريع

ثالثا: الاستمرار في إنشاء القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط

مبدأ بوش 2002 :

وهو ما عرف باسم : "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" حيث يدعو الرئيس بوش إلى ضربة وقائية استباقية لا تستند بالضرورة إلى عمل عدواني قامت به دولة أخرى أو جهة أخرى ضد الولايات المتحدة بل إلى وضع تفسره الولايات المتحدة على أنه يحمل التهديد لها ولحلفائها وهو بالتالي ابتعاد عن سياسة الردع أو الاحتواء وانتقال إلى نوع من أنواع العدائية تجاه الدول الأخرى مع عدم الحاجة إلى تبرير لهذا التصرف العدائي.

هذه السياسة المتعلقة "بالضربة الاستباقية" والتي اختلفت عن السياسة السابقة التي استندت إلى "الضربة الانتقامية" كان أساسها ورقة عمل وضعها مجموعة من الساسة والمستشارين الأمريكيين اليهود المتعصبين والذين شكلوا الأساس الذي استند عليه "المحافظون الجدد" في الولايات المتحدة أمثال ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وغيرهم.

مشروع الانسلاخ الواضح: " A Clear Break "

في عام 1996 اجتمع مجموعة من اليهود الأمريكيين ومنهم ريتشارد بيرل ودوغلاس فيث وجيمس كولبرت وروبرت لونبرغ وآخرين وجميعهم جاؤوا من جامعات ومؤسسات بحثية وجماعات ضاغطة مؤثرة على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. هذا المشروع كان موجها في المقام الأول للكيان الصهيوني وكيفية تعامله مع دول الجوار ومع الولايات المتحدة وذلك من خلال الانتقال كما ينص المشروع من مرحلة "الضربة الانتقامية" Retaliation إلى "الضربة الاستباقية" Pre-emptive Strike وهي الضربة وفقا لتصور إسرائيل لنوايا الدول الأخرى بحيث يكون هناك توازن للقوى بين إسرائيل وجيرانها وإعطاء الحق للدولة العبرية لضرب الآخرين بحجة أنهم كانوا يخططون لضربها مستقبلا أو أنهم قد يفكرون في ضربها مستقبلا. كما دعى المشروع إلى الانتقال من سياسة "الأرض مقابل السلام" إلى سياسة "السلام مقابل السلام" فإن على العرب ألا يتوقعوا الحصول على أراضيهم التي استولى عليها الصهاينة وترك الدولة العبرية دون محاربتها لكن عليهم الخضوع وتحقيق السلام مع الصهاينة إن كانوا هم (أي العرب) يريدون أن يعيشوا في سلام دون تهديد من الكيان الصهيوني.

هذا المشروع هو ما طبقته إدارة الرئيس الحالي جورج بوش في الشرق الأوسط بشكل حرفي وهو إيجاد نوع من الرعب في المنطقة بحيث لا تتجرأ دول العالم العربي والإسلامي على معارضة المصالح الأمريكية في المنطقة. وبدأت تتكلم إدارة بوش عن "الضربة الاستباقية" و "من ليس معنا فهو ضدنا" وفكرة "مطاردة الآخرين في بلادهم واعتقالهم أو تصفيتهم" Hot pursuit ، وإرهاق دول الشرق الأوسط باستمرار في صراعات بين بعضها البعض وبينها وبين الإسرائيليين أو الأمريكان. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة دعت في حينها إلى إسقاط صدام حسين وإسكان الفلسطينيين في العراق.

خرافة الحادي عشر من سبتمبر:

الأصابع العديدة التي تشير إلى تورط الموساد الإسرائيلي في العملية وإلى تغطية مكتب التحقيقات الفدرالي ومكتب النائب العام على هذا التورط وتحميل العرب والمسلمين تبعات هذا الحادث وذلك لتبرير التوسع العسكري الأمريكي في المنطقة واحتلال أفغانستان والعراق والصومال ونشر الفوضى في لبنان وسوريا وإيران.

ملاحظة أنظر إلى مقالنا المعنون: إسرائيل تحكم أمريكا

... ومنذ عام 1994 عندما أقر الكونغرس الأمريكي قانونا يلزم شركات الاتصالات بمساعدة قوات الأمن على رصد المكالمات وتسجيلها فيما كان يعرف اختصار بقانون C.A.L.E.A. وإسرائيل تتجسس على كل بيت أمريكي. فلقد تم تكليف شركة Amadocs والتي مقرها إسرائيل بالدخول إلى شبكات الاتصالات في أمريكا واختراق المكالمات ثم تسجيلها وتخزينها للحاجة. ثم تم تكليف شركة Infosy Converse s بتحليل المعلومات الواردة في هذه المكالمات وهذه الشركة هي أيضا شركة إسرائيلية كانت تحصل على ٥٠٪ من ميزانية البحث والتطوير لديها من وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية.

- ولقد عرضت محطة "فوكس" الإخبارية هذا الموضوع على أربع حلقات إلا أنها فجأة مسحت القصة بكاملها والتسجيلات من موقعها على الانترنت دون ذكر الأسباب. وقد ورد بالتقرير أن ستين مواطن إسرائيلي قد تم اعتقالهم وأن معظمهم قد تم ترحيله إلى إسرائيل وأن إسرائيل لها القدرة على الحصول على المعلومات عن كافة المسئولين الأمريكيين، لكن وكما ذكر التقرير لفوكس نيوز فإن لا أحد في وزارة العدل الأمريكية سواء في مكتب المدعي العام أو التحقيقات الفدرالية FBI أو إدارة مكافحة المخدرات DEA أو إدارة الهجرة INS يجرؤ على الإشارة بأصابع الاتهام إلى إسرائيل لأن هذا يعني انتحارا سياسيا.

- من جهة أخرى وعندما سئل المسئولون في البيت الأبيض عن هذا التقرير ذكر المتحدث باسم البيت الأبيض في حينها آري فلتشر أنه لا يعرف شيئا عن التقرير وأنه سيترك الموضوع لوزارة العدل. ثم عندما سئل السيد كولن باول وزير الخارجية السابق في نفس المقابلة عن رأيه ذكر أن

لديه علم عن اعتقال مواطنين إسرائيليين لكن عن سبب اعتقالهم وترحيل معظمهم فإنه يترك هذا الموضوع لوزارة العدل.

- وفي موضوع مشابه فإن موظفي شركة "أوديغو" Odego الإسرائيلية الموجودة في الولايات المتحدة والمسئولة عن الرسائل القصيرة للهواتف المحمولة أرسلت تحذيرا إلى موظفيها قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بساعتين مما يدلل على معرفة سابقة بالعملية الإرهابية قبل وقوعها

- وحتى عندما تم القبض على خمسة من عملاء الموساد الإسرائيلي وهم يصورون العملية أثناء حدوثها قام وثبت وجود آثار متفجرات في سيارة النقل التي كانوا يستقلونها والمملوكة لشخص إسرائيلي لديه شركة نقليات وهمية يسمى "دومينيك سووتر" فر مباشرة بعدها إلى إسرائيل.

- وفيما يتعلق بكافة الأدلة التي تدين إسرائيل في أحداث سبتمبر فقد تم حفظها حيث أن المسئول عن هذه التحقيقات كان "مايكل شيرتوف" Michael Chertoff وكان يشغل منصب مساعد المدعي العام لكنه أصبح الآن وزير الأمن الداخلي وقد يصبح قريبا وزير العدل الأمريكي. وللعلم فإن السيد شيرتوف هو إبن الحاخام اليهودي جيرشون باروخ شيرتوف Rabbi Gershon Baruch Chertoff رئيس منظمة "بناي إسرائيل" B'nai Israel في مدينة إليزابيث في ولاية نيو جرسي وأمه مضيفة الطيران في شركة العال الإسرائيلية ليفيا شيرتوف.

السمات الرئيسية لسياسة المحافظين الجدد الخارجية التي تبناها الرئيس بوش بعد حادثة 11 أيلول/سبتمبر 2001؟

أولاً: الهيمنة : *Hegemony* .

إن الولايات المتحدة ـ بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ـ هي القوة العظمى الوحيدة في العالم وعليها أن تُثبِّت وتدعم هيمنتها على العالم لتكون هذه دائمة (أو لأطول مدة ممكنة)، وأن تعمل على إعادة بناء العالم على صورتها وأن تمنع، بالقوة إذا لزم الأمر، أية دولة من الهيمنة الإقليمية أو من منافستها على مركزها في قيادة العالم. وهذا يندرج على الدول الكبرى مثل الصين والهند وروسيا وألمانيا واليابان.

ثانياً: القوّة العسكرية . Military Force .

تتطلب هذه الهيمنة أن تتابع الولايات المتحدة تدعيم قوتها العسكرية وتوسيع انتشارها في العالم واستعمالها للوصول إلى الهيمنة العالمية الدائمة الخَيِّرة، وتمكينها من القيام بعدة حروب في آنٍ واحد، إذا تطلب الأمر ويتضمن ذلك تطوير أسلحة نووية وبيولوجية محددة الأهداف كما سبق ذكره.

ثالثاً: الأحادية . Unilateralism .

إن التغيّر في ميزان القوى العالمي جعل النظام العالمي الذي أضحى بعد الحرب العالمية الثانية بالياً خاصةً فيما يتعلق بصلاحيات مجلس الأمن في الأمم المتحدة وكيفية اتخاذ القرارات فيه. فعلى الولايات المتحدة أن تتعاون مع مجلس الأمن فقط عندما يساندها المجلس وإلا فعليها أن تتصرف منفردة أو مع أي تحالف يتقرر حسب الحالة والحاجة. وفي مقال لريتشارد بيرل في جريدة الغارديان الإنكليزية في آذار/مارس 2003 بعنوان «الحمد لله على وفاة الأمم المتحدة»، يترك الكاتب للأمم المتحدة المساعدات الإنسانية وأن تكون منبراً للثرثرة على ضفاف نهر الهدسون. «أما أن تترك القرارات السياسية والعسكرية لدول أمثال سوريا والكاميرون وأنغولا وروسيا والصين وفرنسا فهذا يشكل خطراً كبيراً».

رابعاً: الاستباقية . Pre-emption .

إن قوة الولايات المتحدة العسكرية ستردع أية دولة من القيام بمواجهة عسكرية معها، ولكنها لن تزيل أخطار العمليات الإرهابية كتلك التي حصلت في 11 أيلول/سبتمبر 2001 . ولذلك يجب على الولايات المتحدة ألا تنتظر حصول مثل هذه الهجمات قبل أن تتحرك بل عليها أن تستبق الأمور وتقوم بضرب أية دولة غير صديقة قد تشكل خطراً عليها من خلال اقتنائها أسلحة دمار شامل أو إيواء مجموعات إرهابية قد تضرب الداخل الأميركي.

خامساً: تغيير أنظمة الحكم . Regime Change .

إن عملية إعادة تنظيم العالم ودمقرطته ومنع الأعمال الإرهابية ضد الولايات المتحدة وأصدقائها والحفاظ على الهيمنة العالمية الدائمة والخَيِّرة لا بد وأن تتطلب تغيير بعض الأنظمة المعادية ليس فقط في البلاد «المارقة» كبلاد «محور الشر»، بل أيضاً في بلدان أُخرى كالصين.

الشرق الأوسط الكبير: 2004 .

بعد أن قامت الولايات المتحدة بإسقاط النظام في كل من أفغانستان والعراق وفشلت في تحقيق الديمقراطية التي وعدت بها في كلا البلدين انتقلت للحديث عن مشروع "إصلاحي" للشرق الأوسط يشمل العالم العربي وإسرائيل وتركيا وباكستان وأفغانستان وإيران.

وتفصل الورقة الاميركية اولويات مشتركة للاصلاح في ثلاثة اتجاهات:

1- تشجيع الديموقراطية والحكم الصالح.

2- بناء مجتمع معرفي.

3- توسيع الفرص الاقتصادية.

وهي تركز في مجال تشجيع الديموقراطية على: مبادرة الانتخابات الحرة ، تعزيز دور البرلمانات ، زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية ، المساعدة القانونية للناس العاديين ، مبادرة وسائل الاعلام المستقلة ، مكافحة الفساد ، حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني وتعزيزها تمويلاً وتقنياً.

وبالنسبة الى الاتجاه الثاني (بناء مجتمع معرفي) تركز الورقة على: مبادرة التعليم الأساسي (محو الامية) ، وإصلاح التعليم ، والتعليم بالإنترنت ، وتدريس ادارة الاعمال.

أما في شأن الاتجاه الثالث (توسيع الفرص الاقتصادية) فتركز على: 1- مبادرة تمويل النمو عبر: إقراض المشاريع الصغيرة و"مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير" و"بنك تنمية الشرق الأوسط الكبير" و"تنفيذ خطط الاصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية"... 2- مبادرة التجارة (الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية ، المناطق التجارية ,مناطق رعاية الاعمال...).

وأبسط ما يمكن قوله هنا أن الولايات المتحدة جمعت جميع هذه الدول وقررت أن تطورها بطريقة واحدة "رغما عنها" والمتتبع لكافة المسارات يجد أن الكيان الصهيوني سوف يلعب دورا رائدا في تطوير باقي هذه الدول ديمقراطيا ومعرفيا واقتصاديا بالرغم من أنه يشكل حسب تقرير التنمية عائقا في وجه تنمية المنطقة. بالإضافة إلى أن المشروع سوف يفرض ما يسمى بالرؤية الأمريكية للديمقراطية فرضا على دول المنطقة وذلك تحت تهديد القوة الأمريكية التي سبق استخدامها في أفغانستان وفي العراق.

الشرق الأوسط الجديد: 2006 .

نعود إلى كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية كونديليسا رايس :

... ما نراه هنا، بمعنى من المعاني، هو تطوّر الولادة العسيرة لشرق أوسط جديد، وأيّاً كان ما نقوم به، يجب أن نكون على يقين من أننا ندفع نحو شرق أوسط جديد لن يؤدي إلى القديم".

وعبرت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عن هذه السياسة فى حديث أدلت به إلى صحيفة واشنطن بوست بمناسبة زيارتها لمنطقة الشرق الأوسط خلال »يونيو« 2005 وأشارت إلى دعم بلادها لما أسمته التحول الديمقراطي فى المنطقة العربية حتى لو تطلب تحقيق ذلك إستبدال الأنظمة الحليفة والموالية« !!. كما انتقدت سياسة الأمر الواقع، والبقاء علي الأوضاع الراهنة تحت حجة الاستقرار ، وسألتها صحيفة الواشنطن بوست عن أى الخيارين مقبول فى المنطقة العربية.. صعود الاسلاميين للسلطة أم قبول الفوضى؟!. ورحبت بالفوض التي يتحقق من خلالها ـ ما اسمته ـ بالتحول الديمقراطي!.

مبدأ "الفوضى الخلاقة" :

يقول المفكر ليو شتراوس، الذي يُعد أحد أكبر أساطين "المحافظين الجُدد"، فالسلطة الحقيقية لا يمكن ممارستها إذا ما بقي المرء في حالة ثبات، أو حافظ على الوضع الراهن، بل على العكس، ينبغي العمل على تدمير كل أشكال المقاومة. الفكرة باختصار: إغراق الجماهير بالفوضى كيّ تتمكن الصفوة من ضمان استقرار وضعها.

وتمثل الأطروحة الرئيسية لنظرية الفوضى الخلاقة على اعتبار الاستقرار في العالم العربي عائقا أساسيا أمام تقدم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، ولذلك لا بد من اعتماد سلسلة من التدابير والإجراءات تضمن تحقيق رؤيتها التي تطمح إلى السيطرة والهيمنة على العالم العربي الذي يمتاز بحسب النظرية بأنه عالم عقائدي وغني بالنفط الأمر الذي يشكل تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة، وينادي أقطاب نظرية الفوضى الخلاقة باستخدام القوة العسكرية لتغيير الأنظمة كما حدث في أفغانستان والعراق، وتبني سياسة التهديد بالقوة التي تساهم في تفجير الأمن الداخلي للعالم العربي وتشجيع وتأجيج المشاعر الطائفية وتوظيفها في خلق الفوضى كما هو الحال في التعامل مع الوضع اللبناني والسوري والعراقي.

هذا هو باختصار المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط الذي لن ينجم عنه سوى الدمار والفقر والهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على العرب والمسلمين.